الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العولمة والإعلام العربي واشكالية الانسان العربي المعاصر

فارس خليل ابراهيم
كاتب

تبدو للوهلة الاولى مدى الصعوبة البالغة في تناول اشكاليات الاعلام العربي في عصر العولمة وتوفير مجموعة من الحلول الناجعة لحل تلك المشكلات.

ومن اسباب هذه الصعوبات هو ذلك الفضاء الواسع لتلك المشاكل وتحمل هذا الفضاء كل ما يمكن ان يقال او يذكر من اسباب الفشل والخمول الاعلامي ايا كانت اسبابه او تفريعاته ونتائجه، وكأن ما يعانيه الاعلام العربي هو جرب مزمن لايمكن معالجته او التخلص منه الا بزوال هذا الاعلام.

وعلى أي حال ولتناول هذه القضية الشائكة لا بد لنا من التحليل والتشريح لفهم أبعاد هذه الظاهرة والمشكلة المركبة.

بما اننا في عصر لا رأي لنا فيه من حيث اين نبدأ او متى واين نقف ومتى نرفض السير او الوقوف، ضمن حدود امكانياتنا المتاحة.. جاءت العولمة لتمحو الحدود بين البلدان وتزيل الحواجز بين سلوك السلطة وحواس المواطن عبر (اسلحة الاعلام الاثيرية السمعية والبصرية الخارقة للفضاءات المغلقة) لتسعى الانظمة العربية وعلى عجالة من امرها للملمة تداعيات هذا الحدث الخطير الذي هتك قدسية هذه الانظمة وهيبتها في ذهنية هذا المواطن ومحاولة اقصائه كليا عن ساحة المساهمة الفعالة في الحياة، من خلال عقد شبكة جديدة من التحالفات التكافلية بينها وبين مجموعة من القنوات الاعلامية الفضائية المملوكة من قبل بعض افراد السلطة الحاكمة في الدول النفطية او لبعض الشركات المتعددة الاصول، تحالفات تقوم على اساس توفير الدعم المالي مقابل الولاء السياسي غير المباشر مع نزع الطابع السياسي عن معظم المضامين السياسية للرسالة الاعلامية، لتظهر فيما بعض هذه المعادلة الغريبة في الاعلام العربي المبنية على المدى الواسع لحرية التعبير في تلك القنوات والذي يقابله ذلك التزمت المزمن لقنوات الاعلام الرسمية في هذه البلدان برغم وحدة مصدر الدعم المالي (فما هو محرم على التلفاز السعودي مباح كل الاباحة على قناة العربية الفضائية) إضافة الى دخول الاعلام الاجنبي الناطق باللغة العربية كطرف جديد في معادلتنا هذه والذي دفع بالاعلام العربي للانفلات من ربقة السلطة الرسمية الحكومية والوقوع في احضان مؤسسات العولمة الاعلامية من خلال حركة رؤوس الاموال العابرة للقارات التي لاتترك شبرا واحدا صالحا للاستثمار الا واستثمرته، والاعلام العربي بواقعه الحالي وما يعانيه من مشاكل بنيوية يعتبر وسطا استثماريا مربحا للغاية.. فعلى الرغم من مظاهر الحرية في تلك القنوات الفضائية والدعم المالي اللا محدود من قبل جهات رسمية عدة ضمن المحيط العربي واستثمار كل مايمكن استثماره من الطاقات البشرية الفعالة وتحويلها من مجرد فضائيات مدعومة سلفا الى مؤسسات اعلامية ربحية تعتمد بعد مدة وجيزة على قدراتها الذاتية في العمل والمنافسة، وهذا امر ايجابي بحد ذاته الا ان هذه المشاريع الاعلامية الحديثة تعاني وعلى ما يبدو غياب العقلنة في رسم الاستراتيجية العامة للمشروع الاعلامي في خطوطه العامة.. ومن هنا وبالذات تم تغييب ذهنية الانسان العربي وتحييده بعد ما كان اختزال هذا الانسان هي السمة الرئيسة في الاعلام الرسمي، فالقائد الملهم وشخصيته الكارزمية وجوقته الاعلامية قد اختزلت كلا من (الشعب –السلطة- الدولة) وعلى مدى خمسين عاما متواصلة.

وعند تغييب ذهنية الجمهور تصبح عملية دراسة الانشطة الاعلامية وفهمها مجرد خطوط سريالية لا تخضع للمنطق وخاصة بعد سيادة نظرية القطيع على العملية الاعلامية، واي قطيع، قطيع لايمكن ان يسير في اتجاه واحد وسرعان ما ينقض على أي فرد يحاول دفعه بالاتجاه الصحيح ضمن سرب منظم وفي لحظة يطغى عليها الجهل والمزاج السيئ (فالانسان عدو ما يجهل) ناهيك عن ما لايمكن حله من هذه المشكلات كالانعدام التام للصناعات الرقمية لتقنيات الاتصال والتدفق الاعلامي الاحادي الجانب نتيجة لغياب الوكالات الاخبارية المتخصصة واحتكارها من قبل الكارتيلات الاعلامية العملاقة في البلدان الرأسمالية وما يترتب عليه من السرعة الفائقة من التدفق الاعلامي في تلك البلدان مقابل السرعة المتواضعة في مؤسساتنا الاعلامية.

البرجوازية العربية الذيلية والبحث عن الريادة

ومن جملة ما افرزته العولمة كنظام شمولي يعتمد مبدأ حرية الاستثمار وتنقل رؤوس الاموال، هو صعود الطبقات البرجوازية الى سدة الريادة الاقتصادية والسياسية في العالم عموما والبرجوازية العربية بصفة خاصة هذا كله وفي ضوء ما عانته البرجوازية الذيلية من ازمات بنيوية حادة نتيجة لولادتها غير الطبيعية واقتران ظهورها مع بدايات تدفق الاستعمار الغربي للمنطقة وحاجة الاستعمار لوسيط مقاولاتي يتحمل اعباء وخطورة استثمار الموارد المحلية ومواجهة الاقطاعية العربية المهزومة امام الماكنة الاقتصادية والعسكرية للوافد الجديد وعدم تسليم تلك الاقطاعية بالهزيمة.

ان هذه الولادة المشوهة لتلك الطبقة وفشلها بالقيام بدور ريادي بالمجتمع مثلما قامت به البرجوازية الغربية في غرب اوربا واشعال فتيل الثورة الصناعية وما ترتب عليه من تغييرات فوقية حادة في المجتمع وتلقي البرجوازية العربية العديد من الضربات الموجعة من قبل بعض الانظمة الاقطاعية العربية وتحالف هذه الانظمة مع المستعمر الاوربي بعد شعور الاخير بضعف هذه البرجوازية ووصوله الى تسويات استراتيجية تسمح للأنظمة الاقطاعية بالاستمرار بالحياة وتفسح المجال واسعا امام الاستثمارات الرأسمالية الغربية في المنطقة كما حدث في الخليج والجزيرة العربية في عشرينيات القرن الماضي.

ومع سيادة منطق الاستثمار العابر للقارات والذي تطلب بدوره وجود طبقة برجوازية نشطة اضافة الى الضغوط التي مارستها الدول الغربية على الانظمة العربية وخاصة الموجودة في الخليج العربي لتحويل هذه الانظمة من انظمة وراثية- استبدادية الى انظمة وراثية تعتمد الانشطة البرلمانية في حياتها السياسية وما يعنيه هذا من صعود نجم البرجوازية المحلية الى جميع محافل الدولة ومؤسساتها وامتداد هذا الدور الى قطاعات كافة الحياة ومنها القطاع الاعلامي هذا كله قد ضاعف من مشكلة الاعلام العربي في عصر العولمة، فتسللت طبقة اجتماعية مصطنعة ومحشورة حشرا في مسيرة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية وما تمتاز به هذه الطبقة من هاجس الخوف وعقلية الازمة المزمنة والربح السريع وسلوك الوساطة الملازم لها، لم يثمر الا عن رسالة اعلامية تعتمد مبدأ الربح السريع محركا لها ومتخذة من اسلوب الترفيه والتسطيح والتحمير واشاعة ثقافة الاستهلاك بانماطه المقولبة اسلوبا مميزا لتحقيق غاياتها.. وقد لاتكون الخطورة كل الخطورة في هذا المبدأ السالف الذكر بقدر ما يكمن فيه عملية تربية اجيال عديدة خارج اطار مشاكله الحقيقية وسلخه عن واقعه المر من خلال تحويل بؤرة اهتمام الرسالة الاعلامية من معالجة تلك المشكلات المزمنة نحو بدائل كاذبة عن هذا الواقع (وكيف لهذه الطبقة ان تجد حلولا لمشكلة هي جزء فاعل في ديمومتها.. ففاقد الشيء لا يعطيه).

وهنا تصبح مشكلة الاعلام العربي وادواته اكثر تعقيدا وتركيبا، فمن ممارسة اختزال هذا الانسان ومن ثم تغييب ذهنه وقدراته التمييزية ومعاملة الشعوب العربية معاملة القطيع، واي قطيع، قطيع فاقد للذاكرة الاجتماعية ومغيب عن الحاضر المفعم بالمشاكل والذي لايعرف اين يرعى او ما يأكل او يشرب! لتصبح عملية الوصول الى استنتاجات منطقية في واقع غير منطقي امرا اشبه بالمستحيل.

استنتاجات غير مجدية لواقع مبهم

ان وصف مالايمكن ان يوصف هو امر عسير ويبدو هذا حال الاعلام العربي وافرازاته.

فعند وصف شيء ما تبدأ عمليه التوصيف بوجود شيء يملك صفات عامة متداولة عرفا في المحاكمات العقلية، كالاطوال والاحجام والكتل والالوان..الخ وشخص او جهة ما لها القدرة على تحديد تلك الصفات العامة اضافة الى ادوات المنطق وسط بعض المحاكمات القليلة للوصول الى نتيجة معلومة يمكن الاخذ بها، وبما اننا نتحدث عن ظاهرة هي اكثر تعقيدا وشمولية لتوصف بالصفات السالفة الذكر، تبرز هذا الحاجة الملحة الى مؤسسات تمتلك ادوات وكوادر البحث العلمي الكفيلة لتوصيف هذه الظاهرة، هذا اذا افترضنا سلفا ان تلك الظاهرة هي واضحة المعالم وقابلة للتوصيف.. وهنا تبدأ الحلقة المفرغة للعملية لتوصيف مشكلة الاعلام العربي ورسالته الاعلامية.. فبدء كيف يمكن ان نصف اعلاما مازال يحمل بوقا عثمانيا ليعزف فيه انغام للجاز الامريكي من دون ان يتخلى اثناء عزفه عن رقصاته المحلية، ورسالة اعلامية برجوازية التوجهات اقطاعية المنشأ تمتلك من حرية التعبير ما تحسده عليها الكثير من المؤسسات الاعلامية الغربية والتي سرعان ما تتبخر عند تناول اشكاليات الفوارق الطبقية والتمييزالاثني والصراعات المتولدة عنها، وجمهور مغفل تم اخفاؤه ثم اختزاله ومن ثم اخصاؤه فكريا.. إذن ومع غياب الجمهور عفوا، القطيع الفاقد للذاكرة ومؤسسات اعلامية ولدت بالصدفة، او فلنقل ولدت لضرورات خارجية اكثر من كونها ضرورات داخلية لتتخذ فيما بعد شكل الخلية السرطانية، ورسالة اعلامية تعتمد في صناعتها على نفايات الامم الاخرى لتخليق كائنات لايمكن تصنيفها ضمن أي فرع من فروع اشكال الحياة المعروفة ليصبح عمل المؤسسات الاعلامية البحثية وهي احدى ادوات التكيف الاجتماعي الايجابي(كون الانسان هو الكائن الوحيد الذي ساد على بقية الكائنات بتكيفه الايجابي ضمن حدود بيئته المحدودة) ليصبح عمل هذه المؤسسات البحثية احدى اشكال اللاجدوى ونتائجها مجرد نكتة سخيفة لاتثير الضحك او حتى الانتباه.

وهنا يمكننا القول وبثقة عالية ان لا حلول اعلامية لمشكلة الاعلام العربي وسيأخذ هذا الاعلام دورة حياته المشوهة بالكامل، ليكمل بدوره ما القي على عاتقه سلفا من استكمال مأساة الانسان العربي المعاصر والتي لايمكن ان تصلح من دون حلول شمولية بحجم مصائب هذا الانسان وتستهدف في الدرجة الاولى الانسان بذاته واطره ومحركاته بصورة ريديكالية عنيفة، فنحن شعوب امست على حافة الانقراض في عصر يكون فيه البقاء للافضل.

عن الدولة واقتصاد السوق وتنافيهما المفترض

صالح بشير

هناك مصادرة يجري التسليم بها من دون مساءلة، كأنها من البداءة ومن تحصيل الحاصل، هي القائلة بأن حرية السوق، التي ترتقي لدى دعاتها إلى مرتبة "أم الحريات"، ستجترح لا محالة، وقد سادت وتعولمت، على الصعيد الكوني ما سبق لها أن حققته، في مبتدئها، على صعيد أوطان الغرب وأممه، أي أنها ستكون قابلة الديمقراطية وشرطها الضروري.

يفترض الرأي هذا، بل يجزم، أنه يكفي ترك حرية المبادرة تفعل فعلها "يدا خفية" في المجال الاقتصادي، حتى تنجر عنها سائر الحريات الأخرى، من سياسية وسواها. في ماضي الرأسمالية ما قد يشهد بذلك والحق يُقال، إذ لا ينفك نشوء الديمقراطيات الحديثة واشتداد عودها، واستتبابها نظام حكم عد الأفضل في تاريخ البشرية، عن تطور الرأسمالية واقتصاد السوق، بحيث كاد يتماهى المواطن الفاعل اقتصاديا، ذاتا مستقلة مبادرة، مع ذلك الفاعل سياسيا، ذاتا حرة، طالما أنه يفترض في الاقتصاد الحر أن يوفر فرصة الحراك والصعود الاجتماعيين للجميع، أقله نظريا، فأنهى حالة الجمود الطبقي التي كانت سائدة في الماضي، ترتهن الفرد (الذي لا تكاد تصح عليه هذه الصفة) إلى شرط الولادة، لا فكاك منه ولا مناص، كل في طبقته لا يبرحها.

كل ذلك صحيح وليس محل خلاف جدّي. المشكلة إذن ليست هنا، بل في النظرة الليبرالية المغالية التي أضحت سائدة، سيادة مطلقة تقريبا، والتي تضع السوق في مواجهة الدولة، وتفترض بينهما علاقة تنافٍ متبادل، أو عداء مستحكم، بحيث لا يمكن، وفق تلك النظرة، للدولة إلا أن تكون، لنزوع فيها طبيعي ملازم، معرقلة للسوق حادة من حريتها، ولا يمكن للسوق، بالمقابل وبالتالي، إلا أن تكون في حالة صدام مع الدولة، فلا تزدهر إلا بانحسارها.

والحال أن التاريخ لا يؤيد هذه النظرة، بل هو قد يفندها وقد يفيد عكسها. ذلك أن تطور الرأسمالية وتمكنها قد تزامنا مع اشتداد سلطة الدولة واستفحال نفوذها واستفادا من تلك السلطة ومن ذلك النفوذ. إذ من المعلوم، إلى درجة البداهة والابتذال، أن الدولة الحديثة بلغت من السيطرة على حيزها الترابي ما لم يسبق لنظيرتها التقليدية، ما قبل الحديثة، أن حققته أو حلمت بتحقيقه. فهي قد ألغت كل سلطة لها موازية، وامتلكت من الوسائل، التقنية والإدارية، ما مكنها من التغلغل في جميع ثنايا المجتمع ومن توحيده حول سلطتها المركزية. تلك هي الدولة-الأمة، وهذه من اختراع الحقبة الرأسمالية، لا شك في ذلك ولا مراء. وخلال تلك الفترة، سارت تلك الدولة يدا بيد مع السوق، فهي إذ أحكمت سيطرتها على التراب الوطني إنما اجترحت سوقا وطنية ووحدتها وتولت حمايتها، وسهرت على مصالحها في الداخل، بأن ألغت كل ما من شأنه أن يعرقل تبادل البضائع، كما في للخارج، إن بالدبلوماسية وإن بالحرب. وهي إذ اضطلعت بدور لا يُنكر، وأحيانا حصري، في إقامة البنى التحتية، إنما أنشأت الوسائل الكفيلة بفرض مركزيتها، ولكنها في الآن نفسه خدمت اقتصاد السوق.

الدولة لم تكن إذن هيئة مفارقة للسوق معرقلة لها، على ما يقوله أو يوحي به غلاة دعاة السوق المعاصرين، أو هي ليست في تناقض معها أصلي وجوهري. بل أن الدولة، في صيغتها الغربية الحديثة، كانت إلى حد بعيد، دولة السوق، وإن عاندت هذه الأخيرة أحيانا في التفاصيل، بأن سعت إلى الاضطلاع بدور الناظم للحياة الاقتصادية، والاجتماعية تاليا، حفاظا على التوازنات الأساسية للمجتمعات، وقد تم ذلك دوما على نحو، جزئي أو آني، لا يخل بالنواميس المؤسسة لاقتصاد السوق، ولا ينال منها ناهيك عن إبطالها.

لذلك، فإن الخطاب الليبرالي المغالي، بإنكاره كل دور للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يبدو في أفضل حالاته وتجلياته، استئنافا لسجال لم يعد قائما أو لم تبق له من أسس موضوعية، يسحب على الدولة بإطلاق، ما كان يصح على دولة عينية، هي تلك التي كانت تجسيدا للتوتاليتارية، من شيوعية أو سواها، وكانت، بصفتها تلك تنطلق من رؤية أيديولوجية تجعلها تقبل على الواقع فرضا وقسرا، تزعم التحكم في كل مناحيه وتوجيهها وفق مرجعية مفارقة له، بما في ذلك الحياة الاقتصادية.

لم يبق راهنا من معترض على اقتصاد السوق، يدّعي فرض أو مجرد اقتراح نموذج بديل عنه، أو يتوهم اقتصاد الدولة منافسا له. مثل ذلك المنافس سقط منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية، معسكرا وأيديولوجية، بل وبرهن على فشله قبل ذلك، وأضحى اقتصاد السوق الباراديغم الأوحد، تأخذ به حتى دول، شأن الصين، لا يزال يحكمها حزب شيوعي لم يتخل عن سطوته وانفراده، بل أن الدولة كانت، في ذلك البلد، المبادر والفاعل الرئيس في الانتقال إلى اقتصاد السوق. ربما تمثلت علة ذلك في أن الشيوعية تراجعت حتى حيث لم تنهر وظلت حاكمة مسيطرة، لأن النخب التي لا تزال تدين بها، اضطرت إلى الانتقال بها من التوتاليتارية، تخضع الواقع في جميع مناحيه، بما فيه الحياة الاقتصادية، إلى رؤية تعتبرها صوابا مطلقا، إلى مجرد أداة لتأبيد الاستبداد، أي إلى مجرد أداة تسلط وانفراد بالحكم، تنحصر وظيفتها في ذلك من دون ادعاء إنتاج المعنى.

لكل ذلك، ربما لم يعد مجديا وضع اقتصاد السوق مقابلا نقيضا للدولة بإطلاق، بل البحث في سبل التعايش بينهما، بما يمكن الدولة من الاضطلاع بدورها الناظم في الحياة العامة، حكما بين قوى المجتمع ومكوناته، على أساس الديمقراطية، خصوصا حيث تخفق "اليد الخفية" للسوق في استخلاص نظام من الفوضى، وهي كثيرا ما تفعل، على ما دلت تجربة السنوات الأخيرة.

* ينشر بالاتفاق مع مصباح الحرية

الاستثمار في القطاع الاسكاني

نجم الكناني
خبير . امانة بغداد

ان الاسكان موضوع مشترك لعدد من الاختصاصات المختلفة والتي تشمل (السياسة والتخطيط والاقتصاد والهندسة والادارة والاجتماع) لانه موضوع حيوي ومتشعب ويؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين وعليه يجب ان يكون التخطيط الاسكاني الذي يسعى لتوفير السكن الملائم جزء من سياسات وبرامج تنمية حضرية شاملة تشمل جميع المدن بهدف تغيير واقعها العمراني والبيئي ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تضافر جهود كبيرة ومتواصلة من الجهات الرسمية والشعبية وخصوصا" الوزارات المعنية بشكل مباشر بتنفيذ الخطة الاسكانية وهي وزارة الاسكان اولا" ووزارات التخطيط والمالية والبلديات والتجارة والصناعة.

ان كل عمل تخطيطي يستند الى قاعدة احصائية واضحة لكي تعد الخطط وفق اسس علمية صحية وفي ظل غياب الاحصاءات وعدم تنفيذ التعداد العام للسكان المقرر لعام ٢٠٠٧ فيمكن الاعتماد على مجموعة المؤشرات التالية:-

١- يقدر حجم العجز في الوحدات السكنية بمعنى آخر (الحاجة السكنية) بحدود ٥،٢ مليون وحدة سكنية وفقا" لتصريح السيد وزير الاسكان في جريدة الصباح بتاريخ ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٧ .

٢- المدة اللازمة لتلبية هذا الطلب يفترض ان تكون١٠-١٥سنة كحد اعلى.

٣- هناك حاجة ماسة لتحسين مستوى الوحدات السكنية القائمة وخصوصا" المتهرئة منها بهدف توفير البيئة الصحية المناسبة للسكان ما يعني عبء إضافي يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار ضمن الطلب ويمكن التوسع في هذا الموضوع لاعادة الكثافات السكنية والتوسع بالسكن العمودي وتوفير مساحات داخل المدن.

٤- عدم قدرة السوق المحلية على تجهيز المواد الانشائية (الطابوق،الاسمنت الحديد،الخشب،والزجاج... الخ) ونوعية هذه المواد وكيفية تأمين ذلك من خلال الصناعة الوطنية والاستيراد.

٥- تحديد كلف انشاء الوحدات السكنية وبمستوى لائق والتي تقدر حاليا" وكحد ادنى بحدود (٥٠ الف دولار) من غير كلفة الارض والخدمات (الماء والمجاري وتبليط الشوارع) والخدمات التكميلية الاخرى.

ان الحسابات الاولية البسيطة تظهر الاتي:-

- ٥،٢ مليون وحدة سكنية ×٥٠ الف دولار (الكلفة) =١٢٥ مليار دولار
- ميزانية العراق لعام ٢٠٠٨ =٤٨ مليار دولار (٥٠) تقريبا"
- افضل تخصيص يحصل علية قطاع الاسكان لا يتجاوز ١٠ ٪سنويا"
- مما يعني ٥ مليارات سنويا" وللوصول الى ١٢٥ مليارا نحتاج ٢٥ سنة

وهي مدة طويلة فضلا" عن حاجة هذه المشاريع الى الخدمات الاساسية وحاجة القطاعات الاخرى (الصناعة النفطية والاستخراجية قطاع الخدمات والبنى التحتية،والكهرباء ومشاريع الري والمواصلات... الخ) الى التخصيصات المالية ومن المؤكد ان عدد سكان العراق سيصل خلال هذه الفترة الى مايقارب ٥٠ مليون نسمة اضافة الى تعرض الوحدات السكنية القائمة حاليا" الى التردي والانهيار بسبب التقادم ما يتطلب اعادة البناء والتجديد وهذا يؤدي الى مضاعفة حجم الطلب السكني.

لتأمين الحاجة السكنية هناك ثلاثة مسارات لانتاج الوحدات السكنية.

الاول- منح القروض العقارية لاصحاب القطع السكنية.

الثاني:- قيام الدولة ببناء المجمعات السكنية وفي الحالتين فأن الاعتماد الاساسي سيكون على الدعم الحكومي (تمويل القروض والمشاريع الاسكانية) من ميزانية الدولة.

الثالث:- الاستثمار الاسكاني:- في ضوء ما تقدم ولحاجة قطاعات كثيرة الى التمويل فأن نسبة انتاج الوحدات السكنية من المسارين الاول والثاني لا تتعدى في احسن الاحوال نسبة ٤٠٪ وانسجاما" مع الاتجاه نحو مشاركة القطاع الخاص بالتنمية المستدامة والاستفادة من الاموال والخبرات الاجنبية فان المسار الثالث يبدو هو الخيار الاكثر ملائمة والذي يتيح المجال واسعا" لفتح باب الاستثمار في قطاع الاسكان ولكي تتحقق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية من الاستثمار ولكون الاقتصاد العراقي يعتمد على موارد النفط بالدرجة الاساس (ريعي) فلا بد من توفر شروط رئيسية لنجاح الاستثمار عموما" وفي القطاع الاسكاني خصوصا" ومنها:-

١- يشكل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ مدخلا صحيحا"لتشجيع الاستثمار وتوفير القاعدة القانونية والتشريعية التي تنظم هذه العملية وتسهل ممارستها، الا ان هذا العمل الواسع والكبير يحتاج الى ما هو ابعد من النصوص القانونية مثل توفير المناخات الملائمة للاستثمار خصوصا" البيئة الاجتماعية والاقتصادية والانفتاح على العالم والتواصل مع معطيات الحضارة العالمية.

٢- الابقاء على المساهمة الفاعلة للدولة من خلال تأمين الاراضي للمشاريع الاسكانية والدخول كشريك مساهم بالارض تحدد نسبته وفقا"لمساحة الارض وموقعها، كأن تكون حصة الدولة ٤٠ ٪ من اجمالي الوحدات السكنية وفي هذه الحالة يتم الاتفاق مع المستثمر على انتاج نوعين او ثلاثة انواع من الوحدات السكنية (حسب المساحة والكلفة) لكي تتمكن الدولة من توزيعها على الشرائح الاكثر حاجة للسكن ويترك للمستثمر حرية التصرف بالمتبقي من الوحدات السكنية (٦٠ ٪) بالبيع المباشر او التقسيط ومما يعزز دور الدولة كشريك هو قيامها بتوفير الخدمات للموقع السكني او ان يتحمل المستثمر تنفيذ الخدمات في المشاريع ذات المواقع الجيدة والممتازة.

٣- رفع المستوى المعيشي للمواطنين وبضمنها الرواتب والاجور لتغطية متطلبات الاسر عن طريق توفير فرص العمل في القطاعات المختلفة لكي تتيح للمواطنين الادخار وبالتالي زيادة الطلب على الوحدات السكنية وتنشيط السوق الاسكانية.

٤- الاتجاه نحو السكن العمودي خصوصا" في بغداد ومراكز المحافظات.

ومن الضروري تحديد الية بين المستثمر والمواطن المستهدف والدولة وان تكون اجراءات الدولة في مساعدة شرائح محددة من المجتمع واضحة وان لاتكون على حساب عمل المستثمر وانما يترك الموضوع الى اليات السوق.